تعليق وجيز

الدكتور شاكر الفحام

عرض الأستاذ مطاع الطرابيشي في كلمته القيّمة : مقدمة في المنهج ، ويعني منهج تحقيق المخطوطات ، خلاصةَ ما أدّته إليه خبرته وتجربته في التحقيق ، تحدث عنه حديث الواثق المطمئن ، بعد تمرسه به ، ومعاناته لمشكلاته ، ووقوعه في مضايقه ، وتعرّفه إلى أبعاده ، وتبيُّنه صورته المثلى من جميع جوانبها . ولقد أعجبني هذا التلخيص الواضح يتقدم به صاحبه ليشارك في التنبيه على مناحٍ جديدة لقضيةٍ هامةٍ من قضايا التراث ما تزال تستأثر باهتمام الباحثين وعنايتهم وجهدهم ليصلوا ، بعد الدرس والتتبع ، الى القول الفصل فيها . وقد أثار الأستاذ مطاع في مقالته أموراً تستحق الوقوف عندها ، وصاغ ما انتهى إليه أحكاماً رآها ناظمةً للعمل ، كفيلةً ، اذا طُبقت التطبيق الصحيح ، ببلوغ الهدف والوصول إلى الغاية . ثم حاول في مقالته أن يقيم الجسر الواصل بين ما قام به السلف لضبط الرواية وتقييد السماع ، وما نصطنعه نحن من وسائل وطرائق في العصر الحديث حين ننشر مخطوطات التراث ، من أجل التوثق من نسبتها وصحتها ، وإخراج نصّ أقرب ما يكون إلى أصل المؤلف إن لم يكنه . ولكن الكلمة ، على غناها ودقة ما جاء فيها من نظرات ، استوقفتني غير ما مرّة ، وأحسستُ أني لا أوافق الكاتب في كل ما ذهب إليه ، وإن كان قد أرضاني في كثيرٍ من منطلقاته وملاحظه ، وتملك عليّ إعجابي بسعة اطلاعه وخصب موارده واختيار شواهده .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ـ من الحق أن هدف التحقيق الأول هو تقديم نص المخطوطة كما وضعه مؤلفه ، أو أقرب ما يكون الى ما وضع ، فاذا استطاع المحقق أن ينهض بذلك وقوي عليه فقد أدّى الأمانة التي تعنّى في طلبها ، وبلغ الغاية التي نصب نفسه لها . ثم تأتي بعد ذلك أمورٌ مساعدةٌ يقوم بها المحقق ليأخذ بيد القارئ ويعينه على استجلاء الغامض واستيضاح المشكل في النص الذي يقدمه . وتتفاوتُ في هذا المضمار نظرات المحققين ، والطرائق التي يسلكونها في التعليق على النص وإغنائه . وليس من شأني في هذا التعقيب الموجز أن أتحيز لطريقة على أخرى ، أو أنصر فريقاً على فريق ، وإنما هو التذكير ، أقدمه بين يدي ما أقول ليظل هدف التحقيق الأول (وهو أداء النص كما وضعه مؤلفه) ماثلاً أمام عيوننا ، لا يطغى عليه أمرٌ مساعد مهما جلَّ شأنه .

ـ لقد ابتعثت كلمة الأستاذ مطاع الجامعة وأنا أقرؤها خواطر وحركت كوامن ، وصدق فيها قولهم : الحديث ذو شجون ، لأنها وإن كانت توافق في نظرتها العامة ما ارتضيناه ودعونا إليه في أمر التحقيق ، فإنها تخالف في التفصيل والتطبيق ، وتتشعب إلى مسالك لا يؤمن فيها العثار . ولعله كان يحسن أن أنتظر وأتلبّث حتى ينهي الأستاذ الفاضل حلقاته الثلاث فتتضح ملامح الصورة بوجهيها النظري والتطبيقي ، وما منعني من أن ألتزم الحزم وأتوقف حيث يجب التوقف إلا نقطة واحدةٌ أهمّتني وأقلقتني ، وشعرتُ أن لا بدّ من المسارعة لأقول فيها ما تراءى لي أنه الحق الذي سار عليه السلف ، وأن من الخير أن نقتفي آثارهم ، ونسلك حيث سلكوا ، فنتجنب الزلل والخلل ، ونضمن لعملنا الصحة والسلامة والإتقان . وإني واقفٌ نفسي وقاصرٌ تعليقي على هذه النقطة برأسها لا أعدوها إلى سواها .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

يذكر الأستاذ مطاع في الفقرة الخامسة من كلمته : (اصلاح غلط المؤلف) أمراً غايةً في الخطورة ، إذ أباح للمحقق أن يغير نصّ المؤلف اذا تبين له أنه مغلوط . ولئن أتيح لمثل هذا المقترح أن يلقى القبول لدى المحققين والعاملين في التراث ، لقد فتح بذلك صاحبه ثغرة لا يقوى أحدٌ من بعدُ على سدّها ، وأتى بمعوله على البنيان الذي أقامه الأقدمون ورفعوا من قواعده ثمرةً من ثمار تجاربهم ، ونتيجةً من نتائج معاناتهم ، ليصونوا التراث من أن يناله التحريف والتبديل والعبث ، أو يسمح سامح لنفسه أن يغير النص مهما بلغت درجته من العلم ، ومهما وضح غلط النص ووهم مؤلفه .

صحيح أن الأستاذ الكاتب قد أحاط هذا التغيير بكثير من القيود ، ولكنه ، مع كل هذا ، قد اقتحم الحرم المقدس ، وجار عن القصد ، وأجاز لنفسه ما لم يجزه أحد غيره ، وسلك طريقاً مسدوداً لم يسبقه فيه سابقٌ يعتدُّ به ، والأمل ألا يقتدي به مقتد يتبع خطاه ويقتفي آثاره .

لقد انتهى السلف بعد الدراسة والتجربة إلى رأي مضوا عليه جميعاً ، يلخصه لك القاضي عياض في بابٍ كسره على هذا الأمر في كتابه الإلماع ، وهو باب في إصلاح الخطأ وتقويم اللحن والاختلاف في ذلك (الالماع : ١٨٢ ـ ١٨٨) ، يعرض لك فيه آراء المتقدمين ليخلص منها إلى القول : « الذي استمر عليه عمل أكثر الأشياخ نقلُ الرواية كما وصلت إليهم وسمعوها ، ولا يغيرونها في كتبهم حتى أطردوا ذلك في كلماتٍ من القرآن استمرت الرواية في الكتب عليها بخلاف التلاوة المجمع عليها ، ولم يجئ في الشاذ من ذلك في الموطأ والصحيحين وغيرها حماية للباب . لكن أهل المعرفة منهم ينبهون على خطئها عند السماع والقراءة وفي حواشي الكتب ، ويقرؤون ما في الأصول على ما بلغهم » (الالماع :

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

١٨٥ ـ ١٨٦) ، ثم يعلل القاضي عياض أسباب هذا الحرص الذي انتهى اليه أكثر الأشياخ في التمسك بنقل الرواية دون إصلاح بقوله : « وحماية باب الإصلاح والتغيير أولى ، لئلا يجسر على ذلك من لايحسن ، ويتسلط عليه من لايعلم . وطريق الأشياخ أسلمُ مع التبيين ، فيذكر اللفظ عند السماع كما وقع ، وينبّه عليه ويذكر وجه صوابه : إما من جهة العربية أو النقل أو وروده كذلك في حديث آخر ، أو يقرؤه على الصواب ثم يقول : وقع عند شيخنا أو في روايتنا كذا ، أو من طريق فلان كذا ، وهو أولى لئلا يتقوّل على النبي ﷺ ما لم يقل » (الالماع : ١٨٦ ـ ١٨٧) .

وكلمة القاضي عياض قد أوردها الأستاذ الكاتب ، وأورد معها شواهد أخرى لها ومؤيّدات ، ومن هنا كان عجبي لخروجه على هذه النصوص وأمثالها من أقوال القدماء أشدّ ، ودهشتي أكبر ؛ لأن كلَّ ما أتى به بعد ذلك من أدلة لينصر رأيه في الخروج على الإجماع وماتفق عليه جمهرة العلماء لاتعضد ماذهب اليه من هذا الذي أعدُّه تقحماً في الخطأ .

واليك البيان :

ـ إن نص القاضي عياض الذي ساقه الكاتب (المقطع ط من الفقرة الخامسة) لاأراه يؤدي كل ما أراده منه . إن ماسبق هذا النص من كلام القاضي وماتلاه من التحدث عن حماية باب الاصلاح والتغيير ومن ذكر طريقة أبي علي بن السكن البغدادي في انتقائه روايته لصحيح البخاري ، وأن اكثر ما أنكره الخطابي على المحدّثين له وجوه صحيحة في العربية ، وأن كثيرين من العلماء والرواة كانوا يأبون تغيير اللحن ، كل هذا يجعل النص محدود الدلالة ، ثم هو لايمثل رأي القاضي عياض وأكثر الأشياخ ، وانما يبين أحسن طرق الاصلاح والتغيير لمن يرى ذلك ، وهو أمر قد تنكبه المحققون من بعدُ وجانبوه ، ملتزمين طريقة القاضي وأكثر الأشياخ في عدم التغيير ، والتى استقر عليها العمل الى يوم الناس هذا .

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

ـ أما ما جاء به الكاتب (في المقطع ي من الفقرة الخامسة) فهو جمع بين أمرين لا يُجمع بينهما :

أولهما : إباحة تغيير النص لوضوح خطئه (ومثّل له الكاتب الفاضل بما وقع فيه ابن منظور في ملخص تاريخ مدينة دمشق) ، ومثل هذه الإباحة أمرٌ يخالف إجماع المحققين الذين التزموا بإيراد النص كما جاء ، ثم التضبيب عليه مكتفين بذلك ، أو منبهين إلى صوابه في حاشية الكتاب . ولقد احتفل المحققون من القدماء لهذه الحواشي ، فكانوا يتناقلونها في نسخهم ، ولم يحاول واحدٌ منهم تغيير النص ، أو دمج هذه الحواشي بالنص ، توفيةً لحق الأمانة ، لا نستثني من ذلك إلا الناسخ الجاهل الغرّ ، لا يعرف ما يأتي وما يدع ، ومن هنا جاءت إشادةُ الأقدمين بهذه التعليقات يرفعون من قدرها ويعلون من شأنها ، يرونها أثمن من اللآلي في آذان الحسان ونحورهن .

وعلينا اليوم ، ونحن ننهض بإحياء آثار السلف أن نلزم طريقتهم المثلى ونهجهم القاصد ، فنسوق النص كما جاء بلحنه وخطئه لنعلق عليه في الحاشية بما نراه ونرجحه ، ولعل ما بدا لنا خطأً ولحناً له وجه لا ندركه ، يتبينه محقق آخر . ولديَّ شواهد وشواهد لا تُحصى عدداً ، جرؤ فيها محققون كبار على تخطئة رواية المؤلفين ، ثم بدا أنهم هم الواهمون ، فسبحان الذي تفرد بالحق والصواب .

والأمر الثاني : هو ما اختاره علماء السلف من إضافة لسقطٍ جاء في النص ، مع بيان هذه الإضافة والتنبيه عليها ، كما فعل الخطيب البغدادي حين أضاف : (تعني عن عائشة) ، وهو أمرٌ نحبّذه ، بل نسطر كلمتنا من أجل الدعوة إليه والالتزام به . إن كل ما نرمي إليه من وراء هذا التعليق هو ألا يقدم أحد على تغيير النص مهما تكن أسبابه ، ولكن له

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

الحق كل الحق أن يعلّق عليه . وقد يكون هذا التعليق محله في حاشية الصفحة أو في ختام المقال ، وقد يكون محله بين حاصرتين في النص ، فالأمران سيّان . اننا لانبحث هنا موضع التعليق وأين يكون ، وإنما نبحث عدم جواز التغيير ، وإباحة التعليق عليه بما يشاء المحقق ، وهو هو ما فعله الإمام الخطيب البغدادي فقد أضاف إضافته إلى النص ، ودلنا عليها دلالة لا تحتمل اللبس ولا الخطأ ولا الخلط ، ولكنه لم يغير ولم يبدل في النص شيئا . رحم الله الإمام الخطيب ، فما أدقّ ما فعل ، إنه الحاذق الطبُّ المقدم في صناعة التحقيق وأمانة الرواية ، وإننا لنرجو أن نمضي على هديه ، ونقتفي خطاه .

ـ ونادى الكاتب الفاضل باصلاح اللحن الفاحش (المقطع يب من الفقرة الخامسة) ، وهو أمر أرى فيه انتقاصاً للتحقيق بالغا . أليس من مهمات التحقيق أن ينقل إلينا الصورة الأمينة لما وضعه المؤلف ؟ أليس مثل هذا اللحن يقع فيه مؤلف أو راوٍ يدلنا على مبلغ علمه بالعربية وتمكنه منها ؟ وهل واجبنا في التحقيق أن نعلّم القدماء العربية وأساليب الفصاحة والبيان إن لم يكونوا قد جوّدوها أم أن نتلقى ماقالوا ، ونتقبل ما جاءوا به كما وضعوه ، لا نغير فيه شيئاً ، ثم نتناوله بالدرس من جوانب عدة ، يُعنى كل باحث حفيّ بما يخصه ويعنيه . ولعل مما يعنينا في الدراسة أن نعرف من كان يلحن من المؤلفين والعلماء والرواة وأسباب لحنهم ودوافعه . ومثل هذا البحث هام وأساسي ، ويضيعه علينا أن نتصدى نحن لإصلاح أخطائهم ، نرى لهم من العصمة مالا يرونه لأنفسهم ونحميهم ان يقولوا ما يخالف العربية وقواعدها وأصولها . رحم الله النضر بن شميل ، سمع المأمون يخطئ في روايته عن هشيم : « سداد من

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

عوز » ، فرواها له على الصواب من طريق آخر ، ثم قال : كان هشيم لحانة فاتبع امير المؤمنين لفظه .

ثم نمضي أبعد من ذلك لنقول : أي لحن أو خطأ في العربية في رواية رجز عبد الله بن رواحة مختل الوزن ؟ هل كان الوزن أمراً واجباً يلتزمه الجميع ، لا يخلّون به ولا يخرجون عليه . إن في الروايات القليلة المتناثرة في بطون الكتب أشعاراً لم يتقيد أصحابها بالأوزان المعروفة المألوفة ، من مثل بائية عبيد بن الأبرص وقصيدة مرقش وأبيات الحماسي (إن شواء ونشوة) ، وفي الروايات ان رسول الله ﷺ ، وهو أفصح من نطق بالضاد ، لم يلتزم وزن الشعر حين روايته ، فأي حرج على منشدٍ أن يروي رجزاً ولا يلتزم بوزنه ؟ إن مثل هذه الرواية ، إذا ثبتت صحتها ثبوتاً قاطعاً ، ثمينةٌ غالية ، نعض عليها بالنواجذ ، لأنها تهدينا إلى جديد لا نعرفه في رواية الشعر وإنشاده .

ويحسن أن أشير هنا إلى أن قولنا الآنف الذكر إنما يتصل باللحن الفاحش الذي ثبتت روايته عن صاحبه ثبوتاً لا يحتمل الشك ، والذي وقع فيه المؤلف نفسه ، لا يخالجنا في ذلك أي ارتياب ، ويمتد هذا إلى ما روي من الشعر غير موزون ، لا نقبل من ذلك إلا ما ثبت ثبوتاً لاخلاف فيه . وهو الموضوع الذي تناوله الكاتب الفاضل ودار حديثه حوله ، أما ماتمور به بعض المخطوطات من التصحيف والتحريف والخطأ والإخلال بالوزن مما اقترفه وجناه النساخ الجاهلون فذلك أمر آخر ، إذ كان اوجب ما يوجبه التحقيق حينذاك اصلاح الغلط ورده إلى الصواب .

ـ وتبقى كلمة ابن عساكر مؤلف تاريخ مدينة دمشق ، وهي كلمة تصور أجمل تصوير ما تنطوي عليه حنايا هذا العالم العظيم الذي بلغ

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net
شبكة الألوكة www.alukah.net

ما بلغ في العلم والرواية ، ولكنه ظل ، على جليل ما حصل ، في تخوف من الزلل والعثار . إنه العالم حقاً يدرك أن الطاقة الانسانية محدودة مهما اتسعت ، وأن التقصير من الأوصاف البشرية ، ومن هنا فقد رجا (في مقدمة كتابه تاريخ مدينة دمشق) العلماء من خالفيه أن يصلحوا ما قد يقعون عليه في كتابه من خطأ . ومطلب ابن عساكر حق لا مرية فيه ، وطالما نهض العلماء يصححون ما قاله أسلافهم ، ويتعقبونهم فيما وهموا فيه ، ولكل عالم هفوة بل هفوات ، ولكني ما أظن احداً يجادلني في أن مطلب ابن عساكر لا يعني أن يغيروا ما كتب ، ويبدلوا ما سطّر ، وإنما هو التعليق والتعقيب على ما جرت به عادة القوم ، ومضوا عليه كابراً عن كابر ، سنة حميدة توارثوها ، لهم أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة . وهذا هذا الذي ندعو إليه وننادي به في هذا التعليق الوجيز . وكلمة ابن عساكر التي صدّر بها كتابه ، والتي تدعو العلماء ان يصححوا له ما قد يكون وقع فيه من زلل ليست الوحيدة في تراثنا ، بل نرى لها شبيهات سابقات لها ، ولاحقات ، في كتب المؤلفين ، تتضمن دعوة حارة أن يصحح العلماء ماقد يجدون في الكتاب من هفوات ، ولكنها لا تسمح بأن يعبث عابث في أصل الكتاب ومتنه ، فالتصحيح موضعه الحاشية على ما تداولوه بينهم وتعارفوه .

إن الشواهد على ما قلتُ وبينتُ آنفاً من ابتعاد القدماء عن تغيير النص مهما ظهر خطؤه ، تفوق الحصر ، لأنها سنة القوم ومذهبهم ، ولكني أجتزئ هنا بمثلٍ واحدٍ لا أجاوزه إلى سواه ، على كثرة ما بين يديَّ من شواهد وأمثلة . إنه القاموس المحيط للفيروزابادي ، وهو معجم طبقت شهرته الآفاق ، وتداوله الناس التداول الواسع حتى صارت كلمة القاموس تعني المعجم نفسه عند من لا يدققون . وأبرز ما يتميز به

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net

المعجم الضبطَ والاتقانَ لأنه المرجع الذي يئل إليه الناس لضبط لفظة وتفسير معنى وإيضاح مشكل لغوي . وقد ندَّت للفيروزابادي ، على جليل قدره ، هفواتٌ في قاموسه ظاهرات بينات ، وهم فيها وسها ، وسبحان من جل عن السهو ، ثم نبّه العلماء الأعلام على هفواته ، فأثبتوا الصحيح في الحواشي أو في الشروح ، ولم يجرؤ واحد منهم أن يغيّر النص على وضوح الخطأ وضوحاً لا يحتمل معه أدنى شكّ . فإذا كان هذا صنيعهم ، رحمهم الله وأثابهم ، في المعجم المشهور المتداول بين أيدي الناس ، أفليس في ذلك أبلغ معنى على شدة توقي القوم وتحاميهم أن يدنوا من الحمى المقدس ، وأن يحفظوا للنص حرمته فلا يسمح لأحد أن يغير فيه أو يبدل .

وبعد ، فهذه عجالة الراكب ، أستميح القارئ عذراً إن أوجزت فيها واختصرت ، وأنا أعرض لموضوع له ما له من الخطر والشأن ، ويتطلب المعالجة الواسعة تتعاون فيها أقلام المترسين في هذا الفن وتتضافر جهودهم ليصلوا فيه إلى مقطع الحق وكلمة الفصل . ويشفع لي في هذا الإيجاز أني كتبتُ ما كتبتُ ، وأنا بعيد عن المصادر والكتب ودور العلم ، أتنقل بين مستشفيات لندن ، وأزور عيادات أطبائها ألتمس العلاج والدواء ، والشفاءُ ينزل من السماء . ومن هنا فقد خلت كلمتي من التوثيق الذي يوجبه البحث العلمي ، ولم تحضرني شواهد العلماء في مؤلفاتهم ، ولعلي عائد إلى هذا الموضوع في قادمات أيامي ، إن شاء الله ، فمبلغ عذراً أو منجح ، أقدم ما أكسبتنيه التجربة والمعاناة ، وأشارك اخواني الأحفياء به حتى نوفيه حقه بإذن الله .

١٢ ربيع الأول ١٤٠٣ هـ

لندن

٢٧ كانون الأول ١٩٨٢ م

الدكتور شاكر الفحام

هدية مجمع اللغة العربية بالتعاون مع شبكة الألوكة
www.alukah.net